

بَلْ تِلْكَ مِنْ لَوَازِمِ مَا يَخْتَصُّ بِالْمَخْلُوقِ مِنْ وُجُودٍ وَحَيَاةٍ وَعِلْمٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ،
وَاللَّهُ -سُبْحَانَهُ- مُنْزَعٌ عَنْ خَصَائِصِ الْمَخْلُوقِينَ وَمَلْزُومَاتِ خَصَائِصِهِمْ^[١].

وَهَذَا الْمَوْضِعُ مَنْ فَهِمَهُ فَهَمَّا جَيِّدًا وَتَدَبَّرَهُ زَالَتْ عَنْهُ عَامَّةُ الشُّبُهَاتِ،
وَانْكَشَفَ لَهُ غَلْطُ كَثِيرٍ مِنَ الْأَذْكِيَاءِ فِي هَذَا الْمَقَامِ، وَقَدْ بَسِطَ هَذَا فِي مَوَاضِعَ
كَثِيرَةٍ وَبَيَّنَ فِيهَا أَنَّ الْقَدْرَ الْمُشْتَرَكَ الْكُلِّيَّ لَا يُوجَدُ فِي الْخَارِجِ إِلَّا مُعَيَّنًا مُقَيَّدًا^[٢].

تَسْتَلْزِمُ وجودَ هذه الأشياءِ وإلا لكانَ تَعْطِيلًا مُحْضًا، إِنَّمَا خَصَائِصُ الْمَخْلُوقِ الَّتِي يَجِبُ
تَنْزِيهِ الرَّبِّ عَنْهَا لَيْسَتْ مِنْ لَوَازِمِ ذَلِكَ أَصْلًا، فَإِذَا قِيلَ مَثَلًا: حَيَاةُ الْمَخْلُوقِ مَسْبُوقَةٌ
بِعَدَمٍ وَمَلْحُوقَةٌ بِمَوْتٍ، هَلْ هَذِهِ الْخَصَائِصُ فِي حَيَاةِ الْمَخْلُوقِ تَلْحَقُ حَيَاةَ الْخَالِقِ؟

الْجَوَابُ: لَا؛ لِأَنَّ حَيَاةَ الْخَالِقِ تُخْصُّهُنَّ وَحَيَاةُ الْمَخْلُوقِ تُخْصُّهُ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ أَيْ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلِ اللَّهُ﴾ [الأنعام: ١٩]، فَسَمَّى اللَّهُ نَفْسَهُ شَيْئًا.

أَيُّ شَيْءٍ، هَذَا اسْتِفْهَامٌ عَنِ الْأَشْيَاءِ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ؟ إِذْنٌ فَهُوَ شَيْءٌ، وَإِلَّا لَمَا صَحَّ
أَنْ يُخْبَرَ عَنْ قَوْلِهِ: ﴿أَيْ شَيْءٍ﴾ بِقَوْلِهِ: ﴿اللَّهُ﴾ أَيُّ: أَكْبَرُ شَهَادَةً وَاللَّهُ أَكْبَرُ شَهَادَةً، ثُمَّ قَالَ:
﴿شَهِيدٌ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾ يَعْنِي: هُوَ شَهِيدٌ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ؛ لِأَنَّهُ لَوْ قَالَ: قُلِ اللَّهُ شَهِيدٌ لَمْ يَصَحَّ أَنْ
يَكُونَ جَوَابُهُ لِقَوْلِهِ: ﴿أَيْ شَيْءٍ﴾ أَكْبَرُ شَهَادَةً؟

[١] هَذِهِ مَوَاضِعُ جُزْئِيَّةٌ يَذْكُرُهَا الْمُؤَلِّفُ اسْتِطْرَادًا، وَلَيْسَتْ هِيَ الْمَقْصُودَ، لَكِنْ
الْمَقْصُودُ الْقَاعِدَةُ الْأَسَاسِيَّةُ وَالَّتِي طَالَ الْكَلَامُ فِيهَا؛ وَهِيَ أَنَّا نَقُولُ: الْاعْتِمَادُ عَلَى مَجْرَدِ
الْإِتْبَاتِ بَدُونِ تَشْبِيهِ لَا يَصِحُّ، وَالْاعْتِمَادُ عَلَى مَجْرَدِ نَفْيِ التَّشْبِيهِ أَيْضًا غَيْرُ صَحِيحٍ.

[٢] هَذَا تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ؛ أَنَّ الْمُشْتَرَكَ الْكُلِّيَّ لَا يُوجَدُ فِي الْخَارِجِ وَإِنَّمَا يُوجَدُ
فِي الذَّهْنِ مَثَلًا: نَحْنُ الْآنَ أَحْيَاءُ، يَتَصَوَّرُ الْإِنْسَانُ أَنَّ هُنَاكَ حَيَاةً شَامِلَةً تَجْمَعُنَا جَمِيعًا،

هذه الحياة الشاملة هل هي موجودة في الخارج؟ يعني: هل هناك حياة كأنها تنزل
تُسع على الناس جميعاً؟

الجواب: لا، لكن يتصورها الذهن، ويفرضها وهي ليست موجودة في الخارج
لا يمكن أن توجد في الخارج إلا كما قال المؤلف: إلا على وجه معين مقيد، فمثلاً:
الإنسان منّا توجد حياته في الخارج في هذا الواحد، ولهذا يقول:

«المشترك الكلي لا يوجد في الخارج إلا معيناً مقيداً» معيناً كحياة فلان، مقيداً بما
يختص به، فحياة المخلوق تناسبه، وحياة الخالق تناسبه، أما أن يوجد قدر مشترك كلي
وهو اسم الحياة ويوجد في الخارج، فهذا شيء لا يمكن، كلنا إنس، والإنسان كل، وكلنا
فينا معنى الإنسانية، هل الإنسانية شيء موجود في الخارج يُشار إليه ويُسمع ويُرى؟

الجواب: لا، ولكن الشخص منّا توجد الإنسانية فيه، لكن إنسانية معينة مقيدة؛
لأن إنسانية هذا الإنسان تختلف عن هذا الإنسان الآخر، قد يكون هذا الشخص أخذ
من الإنسانية بالكمال، والثاني أخذ من الإنسانية بالنقص وصار مثل البهيمة.

هذه من القواعد التي هي فرع من القاعدة الأولى، القدر المشترك الكلي، الكلي
الذي يجمع أشياء لا يوجد في الخارج إلا معيناً مقيداً، المثال: كالحياة مثلاً؛ الحياة قدر
مشترك كلي يشترك فيه كل حي، هذا القدر المشترك الذي هو الحياة هل هو موجود في
الخارج؟ يعني: في المشاهد المسموع؟ لا، لكنه يوجد في الخارج إذا كان معيناً مقيداً، مثل
شخص حي، هذا فيه الآن حياة الكلية المشتركة لكنها على وجه التعيين وعلى وجه
التقييد، التعيين يعني: فلاناً، والتقييد يعني: أن حياته تخصه.

وَأَنَّ مَعْنَى اشْتِرَاكِ الْمَوْجُودَاتِ فِي أَمْرٍ مِنَ الْأُمُورِ هُوَ: تَشَابُهَا مِنْ ذَلِكَ الْوَجْهِ^[١].

وَأَنَّ ذَلِكَ الْمَعْنَى الْعَامُّ يُطْلَقُ عَلَى هَذَا وَهَذَا؛ لِأَنَّ الْمَوْجُودَاتِ فِي الْخَارِجِ لَا يُشَارِكُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ فِي شَيْءٍ مَوْجُودٍ فِيهِ، بَلْ كُلُّ مَوْجُودٍ مُتَمَيِّزٌ عَنْ غَيْرِهِ بِذَاتِهِ وَصِفَاتِهِ وَأَفْعَالِهِ.

وَلَمَّا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ كَانَ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ مُتَنَاقِضًا فِي هَذَا الْمَقَامِ؛

[١] هذا صحيح، الخالق له حياة والمخلوق له حياة، كل منهما موجود اشتراكا في الحياة؛ إذن يتشابهان من هذا الوجه فقط، لكن حياة الخالق تخصه وحياة المخلوق تخصه، إن كان هناك عالم علمه غزيرٌ وعالم علمه أقلٌ كلاهما اشتراكا في أصل العلم، فبينهما تشابه من هذا الوجه، لكن علم هذا يختص به، وعلم هذا يختص به، الإنسان والحيوان كلاهما يأكل، اشتراكا في المعنى الكلي للأكل، كلاهما آكل، لكن معلوم أن أكل الحيوان غير أكل الإنسان، وأكل الإنسان غير أكل الحيوان فهذه قاعدة عامة تتفع بها، كيف تتفع بها؟ تقول مثلا: الخالق له قدرة والمخلوق له قدرة، هل يلزم من اشتراكهما في القدرة أن يتشابها في حقيقة هذه القدرة؟

الجواب: لا، ولكن يلزم أن يتشابها في أصل القدرة، لكن تشابههما في هذا الأصل لا يعني: تشابههما في الحقيقة، وبهذا يزول الإشكال؛ لأننا لو نفينا التشابه كلياً - يعني: مطلق التشابه بين الخالق والمخلوق - وقعنا في أي شيء، وقد سبق أننا إذا نفينا عنه الإثبات ووقعنا في التعطيل شبّهناه بأي شيء بالمتنوعات، ثم إذا قال القائل: أنا لا أقول: كذا ولا كذا. شبّهناه بالمتنوعات المستحيلات؛ لأن نفي النقيضين مستحيل، كما أن إثباتهما مستحيل.

فَتَارَةً يَظُنُّ أَنَّ إِثْبَاتَ الْقَدْرِ الْمُشْتَرَكِ يُوجِبُ التَّشْبِيهَ الْبَاطِلَ فَيَجْعَلُ ذَلِكَ لَهُ حُجَّةً
فِيمَا يَظُنُّ نَفْيَهُ مِنَ الصِّفَاتِ حَذَرًا مِنْ مَلْزُومَاتِ التَّشْبِيهِ، وَتَارَةً يَتَفَطَّنُ أَنَّهُ لَا بُدَّ
مِنْ إِثْبَاتِ هَذَا عَلَى تَقْدِيرِ^[١].

فَيُجِيبُ بِهِ فِيمَا يُثْبِتُهُ مِنَ الصِّفَاتِ لِمَنِ اخْتَجَّ بِهِ مِنَ النُّفَاةِ^[٢].
وَلِكَثْرَةِ الْإِشْتِيَاهِ فِي هَذَا الْمَقَامِ وَقَعَتِ الشُّبْهَةُ فِي أَنَّ وُجُودَ الرَّبِّ هَلْ هُوَ
عَيْنُ مَا هَيْتِهِ أَوْ زَائِدٌ عَلَى مَا هَيْتِهِ^[٣]؟

[١] يعني: على تقديرٍ من التَّقْدِيرَاتِ.

[٢] يعني مثلاً نقول: الاستواء على العَرْشِ معناه الاستقرارُ والعلُوُّ عليه، بعضُ
النَّاسِ يَظُنُّ أَنَّ إِثْبَاتَ الْإِسْتِوَاءِ لِلْمَخْلُوقِ فِي قَوْلِهِ إِذَا اسْتَوَى عَلَى ظَهْرِهِ
يَتَضَمَّنُ التَّشْبِيهَ؛ لِأَنَّهُمَا اشْتَرَكَا فِي أَصْلِ مَعْنَى الْإِسْتِوَاءِ، فَيَظُنُّ أَنَّ ذَلِكَ تَشْبِيهٌ فَيَنْفِيهِ،
وَتَارَةً يَتَفَطَّنُ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ قَدْرِ مُشْتَرَكٍ، وَلَكِنْ هَذَا الْقَدْرُ الْمُشْتَرَكُ لَا يُوجِبُ التَّشْبِيهَ
فِيُثْبِتُ وَيُجِيبُ بِهِ مَنْ نَفَاهُ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ يَقْتَضِي التَّشْبِيهَ.

وَالْحَاصِلُ أَنَّ الَّذِي يَجِبُ أَنْ نَعْرِفَهُ نَحْنُ وَنَبْنِيْهِ اعْتِقَادًا عَلَيْهِ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ الْإِشْتِرَاكِ
فِي الْمَعْنَى الْكُلِّيَّةِ، وَأَنَّ الْإِشْتِرَاكَ فِي الْمَعْنَى الْكُلِّيَّةِ لَا يُمْكِنُ أَنْ يُوجَدَ فِي الْخَارِجِ؛ فَإِثْبَاتُنَا
الْإِشْتِرَاكَ فِي الْمَعْنَى الْكُلِّيَّةِ لَا يَعْنِي التَّشْبِيهَ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مَوْجُودًا فِي الْخَارِجِ؛ لِأَنَّ هَذَا
الْمَعْنَى الْكُلِّيَّةِ لَا يُمْكِنُ أَنْ يُوجَدَ فِي الْخَارِجِ إِلَّا مُعَيَّنًا مُقَيَّدًا؛ مُعَيَّنًا بِمَنْ اتَّصَفَ بِهِ مُقَيَّدًا
بِمَا يَخْتَصُّ بِهِ، وَعَلَى هَذَا فَلَا يُمْكِنُ إِذَا أَثْبَتْنَا أَنَّ لِلَّهِ قُدْرَةً وَلِلْمَخْلُوقِ قُدْرَةٌ لَا يُمْكِنُ أَنْ
نَقُولَ ذَلِكَ تَشْبِيهً.

[٣] اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ذَاتُ مُقَدَّسَةٍ قَائِمَةٌ بِنَفْسِهِ، إِذَا قُلْتُ: وُجُودُ اللَّهِ، هَلْ وَجُودُهُ
هُوَ نَفْسُهُ أَمْ أَمْرٌ زَائِدٌ عَلَى نَفْسِهِ؟

هذا هو الَّذِي اختلفَ فيه النَّاسُ، وفي الحقيقة أن هذا الاختلافَ أشبهُ ما يكون بالأمرِ الجدليِّ فقط؛ لأنَّه ما دُمنا أننا أثبتنا أنه إله فلا بُدَّ أن نثبت أنه موجودٌ، وإذا أثبتنا أنه موجودٌ فلا بُدَّ فيه من الوجودِ؛ إذ لا يوصفُ الشَّيْءُ بأنه موجودٌ إلا حيثُ تحقَّقَ الوجودُ، إذا لم يتحقَّقْ وجوده كيف يكون موجودًا؟

لكن مع ذلك نقول: إنَّ الوجودَ صفةٌ زائدةٌ عن الذات، لكنها لازمةٌ للذاتِ المَوْجُودَةِ، فهل وجودي هو نفسُ ذاتي أم شيءٌ زائدٌ عليه؟!

الجواب: هو شيءٌ زائدٌ عليه؛ لأنَّه صفةٌ، لكنه في الحقيقة صفةٌ لازمةٌ؛ إذ مجرد كوني إنسانًا ووُجِدْتُ في هذا الكونَ يلزِمُ منه الوجودُ، مجرد خروجي لهذا الكون معناه أنني وُجِدْتُ، فالوجودُ إذن لازمٌ، كوننا نبحث هل هو عين معيَّته؟ هل هو أمرٌ زائد على معيَّته، هذا الحقيقة جدلٌ محضٌ.

الآن وجودي صحيحٌ ليس هو هذا الجسم المكوّن من لحمٍ وعظمٍ ودمٍ وعصبٍ، ليس هناك شكُّ أنه ليس هو أو ليس إياه، لكنه لازمٌ لهذا، ما دام أمامكم الآن شخص قائمٌ فلا بُدَّ أن يكون موجودًا ولا بُدَّ أن يكون صِفَتُهُ الوجودَ، فالبحثُ في هذا الأمور هو مِنَ الأمورِ الجدليَّةِ المحضَةِ.

كل موجودٍ لا بُدَّ أن يكون الوجودُ صِفَتُهُ، كذلك أيضًا هل لفظُ الوجودِ مقولٌ بالاشتراكِ اللفظيِّ أو التواطؤِ أو التشكيكِ؟

المشترك: ما اتفقَ لفظُهُ واختلفَ معناه؛ مثل: العين بالنسبة للعينِ الباصرة، بالنسبة للماءِ النابع.

المتواطئ: ما اتفق لفظه ومعناه.

المشكك: ما اتفق في أصله واختلف في وصفه؛ يعني: فيه اشتراك، وفيه تواطؤ، ولهذا يُسمّيه بعض الناس مُشكِّكًا.

وقد تقدّم أن المؤلف رَحِمَهُ اللهُ لم يذكُرْه في هذا الكتاب، بل ذكره في الحمويّة أنه يرى أنه من المتواطئ، ولكنه نوع خاص منه نظرًا إلى أن العبرة في الأصل لا بالوصف؛ فمثلاً: المعية تقال لله وتقال لغيره، يُقال: إن الله معنا ويقال: فلان معنا، هل المعية هنا من باب المشترك؟

يعني: كلمة (مع) أُطلقت على معية الله وهي مُستقلة ومعية للمخلوق مُستقلة، أم هي من المتواطئ بأنها بمعنى المصاحبة، أو من باب المشكك؛ لأنها اتفقت في أصل المعنى والمصاحبة لكن تختلف بالإضافة، فمعية الخالق ليست كمعية المخلوق؟

على هذا تكون مُشككة يعني: معناها أنها تُشكك الإنسان هل هو من المتواطئ أو من المشترك؟ فلذلك نقول: إن الصحيح أنها من المتواطئ.

كلمة الوجود الآن، الله له وجود يكون بالبقاء، والإنسان له وجود، فكلمة الوجود مقولة للخالق والمخلوق، يشترك فيها الخالق والمخلوق، هل إن هذا اللفظ وجود مشترك بحيث نجعل وجود الخالق معنىً مُستقلاً لا يشابه وجود المخلوق بأي شيء، أو من المتواطئ بحيث نجعل حقيقة الوجود في الله وفي الإنسان شيئاً واحداً، أو من المشكك؛ لأنها اشتركت في أصل المعنى وهو الوجود واختلفت في وقته؛ لأن وجود الخالق واجب ووجود المخلوق ممكن.

وَهَلْ لَفْظُ الوجودِ مَقُولٌ بِالإِشْتِرَاكِ اللَّفْظِيِّ أَوْ التَّوَاطُؤِ أَوْ التَّشْكِيكِ؟ كَمَا وَقَعَ الإِشْتِيَاهُ فِي إثْبَاتِ الْأَحْوَالِ وَنَفْيِهَا، وَفِي أَنَّ الْمَعْدُومَ هَلْ هُوَ شَيْءٌ أَمْ لَا؟

وَقَسَّمْنَا فِيهَا سَبْقَ الْأَلْفَاظِ إِلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ: (مَتَبَايِنَةٍ، وَمَتَوَاطِئَةٍ، وَمَتَرَادِفَةٍ، وَمُشْتَرَكَةٍ)، وَهَذَا مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ، لَكِنْ يَقِينًا فِي الْقِسْمِ الْخَامِسِ الْمَشْكُوكِ؛ الَّذِي اتَّفَقَ فِي أَصْلِ الْمَعْنَى وَاخْتَلَفَ فِي وَصْفِهِ، مِنْهُمْ مَنْ يَرَاهُ مُشْتَرَكًا، وَمِنْهُمْ مَنْ يَرَاهُ مِنَ الْمَتَوَاطِئِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَرَاهُ قِسْمًا مُسْتَقِلًّا وَيُسَمِّيهِ مُشْكَكًا.

[١] يَقُولُونَ فِي مَعْنَى الْأَحْوَالِ مِثْلًا: الْقُدْرَةُ صِفَةٌ، وَالْقَادِرُ مَوْصُوفٌ؛ فَالَّذِينَ يُنْكِرُونَ الصِّفَاتِ يُثْبِتُونَ الْأَحْوَالَ، يَقُولُ: لَا أَقُولُ إِنَّ اللَّهَ قَادِرٌ بِمَعْنَى أَنَّ لَهُ قُدْرَةً فَاثْبِتُ الصِّفَةَ، وَلَكِنِّي أَقُولُ: قَادِرٌ حَالُهُ الْقُدْرَةُ، وَلَا أَقُولُ: صِفَتُهُ الْقُدْرَةُ؛ يَعْنِي مَعْنَى قَادِرٍ: ذُو قُدْرَةٍ، وَلَكِنْ لَيْسَ لَهُ قُدْرَةٌ.

وَلَا شَكَّ أَنَّ هَذَا الْكَلَامَ غَيْرُ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: ذُو قُدْرَةٍ، أَوْ حَالُهُ الْقُدْرَةُ، فَالْمَعْنَى: أَنَّ لَهُ قُدْرَةً، وَلِهَذَا يَقُولُونَ: إِنَّ الْأَحْوَالَ مِنَ الْأُمُورِ الَّتِي لَا حَقِيقَةَ لَهَا.

فَمَا يُقَالُ وَلَا حَقِيقَةٌ تَحْتَهُ تَبْدُو إِلَى الْأَذْهَانِ وَالْأَفْهَامِ: الْكَسْبُ عِنْدَ الْأَشْعَرِيِّ، وَالْأَحْوَالَ عِنْدَ أَبِي هَاشِمٍ، وَطَفَرَةُ النَّظَامِ، وَهُوَ مَعْرُوفٌ مِنَ الْمَعْتَرِزِيَّةِ يَقُولُ: إِنَّ الْخَلْقَ لَا نَقُولُ أَنَّهُ أُنْشِئَ مِنَ الْعَدَمِ لَكِنَّهُ وَجِدَ طَفَرَةً.

كَذَلِكَ الْمَعْدُومُ، هَلْ هُوَ شَيْءٌ أَمْ لَا؟

الْمَعْدُومُ شَيْءٌ، اخْتَلَفُوا أَيْضًا فِي وَجُودِ الْمَوْجُودَاتِ هَلْ هُوَ زَائِدٌ عَلَى مَا هِيَئَهَا أَمْ لَا؟ وَالصَّحِيحُ: أَنَّ وَجُودَ الْمَوْجُودَاتِ وَصَفٌ، وَلَكِنْ لَا بُدَّ مِنْ كُلِّ مَوْجُودٍ مِنَ الْإِتِّصَافِ بِهِ، وَإِلَّا لَمَا صَحَّ أَنْ نَقُولَ إِنَّهُ مَوْجُودٌ.

وَفِي وُجُودِ الْمَوْجُودَاتِ هَلْ هُوَ زَائِدٌ عَلَى مَا هِيَئَهَا أَمْ لَا^[١]؟

[١] هذه الأشياء مثل ما قلنا أولاً أن الاشتباه لا يمكن أن يكون حداً فاصلاً فيما يوصف الله به، لو قال أحد: إن الله تعالى يُثَبَّتُ له كذا بدون تشبيه؛ لأنه يجوز لقائم على هذا أن يقول: إن الله تعالى يأكلُ وليس كأكلِ المخلوقين، وإن له رأساً وليس كرأسِ المخلوقين، فالاعتماد على مجرد نفي التشبيه أمر لا يجوز، وإنما يُثَبَّتُ لله تعالى الكمالات، وذلك بأنَّ النَّاسَ يَشْتَرِكُونَ فيما يمكن أن يكون ثابتاً لله، وبما لا يُمكن أن يكون ثابتاً.

وإذا قال قائل: هل المعدوم شيء أم لا؟

الجواب: أن المعدوم ليس بشيء.

هل وجود الموجودات زائد على ماهيتها أم لا؟

الحقيقة أن المَوْجُودَ مَوْجُودٌ، وَمِنْ صِفَتِهِ الوجودُ، يكون مَوْجُودًا مِنْ صِفَتِهِ الوجودُ، فإذا أُريدَ بِماهِيَّةٍ مَثَلًا الشَّيْءُ المركَّبُ أو جسم الشَّيْءِ أو ما أشبه ذلك، فلا شك أن الجسمَ غيرُ وجودٍ، وإذا أُريدَ المِلَازِمَةُ فلا شك أن المَوْجُودَ مُلَازِمٌ للوجودِ، وأنه لا يُمكن مَوْجُودٌ بِدُونِ وجودٍ، وكل هذا من الأمور التي شُغِلَ النَّاسُ بها في العُصورِ الوُسْطى لهذه الأمة؛ لأنَّهم ليس عندهم إلا أن يتكلَّمُوا في هذا الكلام الذي أدخله المتكلِّمونَ على الأمة الإسلامية، وشغلُوا به المسلمين عما ينبغي أن يشتغلُوا به مثل ما يوجد أيضاً في الفقه أشياء تفريعات لا وجودَ لها في الحقيقة، مثال: عشرين جَدَّةً وعشرة أجداد وما أشبه ذلك، هل يمكن وجود هذا؟!

بالطبع لا يمكن، فالحاصل أن هذه كلها مما شُغِلَ النَّاسُ به وهو لا فائدة منه.

وَقَدْ كَثُرَ مِنْ أَيْمَةِ النَّظَارِ الْإِضْطِرَابُ وَالتَّنَاقُضُ فِي هَذِهِ الْمَقَامَاتِ؛ فَتَارَةً يَقُولُ أَحَدُهُم الْقَوْلَيْنِ الْمُتَنَاقِضَيْنِ، وَيُحْكِي عَنِ النَّاسِ مَقَالَاتٍ مَا قَالُوهَا؛ وَتَارَةً يَبْقَى فِي الشَّكِّ وَالتَّحِيرِ^[١].

وَقَدْ بَسَطْنَا مِنَ الْكَلَامِ فِي هَذِهِ الْمَقَامَاتِ، وَمَا وَقَعَ مِنَ الْإِشْتِبَاهِ وَالْغَلْطِ وَالْحَيْرَةِ فِيهَا لِأَيْمَةِ الْكَلَامِ وَالْفَلَسَفَةِ مَا لَا تَتَّسِعُ لَهُ هَذِهِ الْجُمْلُ الْمُخْتَصِرَةُ، وَبَيَّنَّا أَنَّ الصَّوَابَ هُوَ أَنَّ وُجُودَ كُلِّ شَيْءٍ فِي الْخَارِجِ هُوَ مَا هَيْئَتُهُ الْمَوْجُودَةُ فِي الْخَارِجِ، بِخِلَافِ الْمَاهِيَةِ الَّتِي فِي الذَّهْنِ فَإِنَّهَا مُغَايِرَةٌ لِلْمَوْجُودِ فِي الْخَارِجِ.

وَأَنَّ لَفْظَ الذَّاتِ وَالشَّيْءِ وَالْمَاهِيَةِ وَالْحَقِيقَةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، فَهَذِهِ الْأَلْفَاظُ أَلْفَاظُ كُلِّهَا مُتَوَاطِئَةٌ^[٢].

فَإِذَا قِيلَ: إِنَّهَا مُشَكَّكَةٌ لِتَفَاضُلِ مَعَانِيهَا، فَاَلْمُشَكِّكُ نَوْعٌ مِنَ الْمُتَوَاطِئِ الْعَامِّ الَّذِي يُرَاعَى فِيهِ دَلَالَةُ اللَّفْظِ عَلَى الْقَدْرِ الْمُشْتَرِكِ، سَوَاءٌ كَانَ الْمَعْنَى مُتَفَاضِلًا فِي مَوَارِدِهِ أَوْ مُتَمَاثِلًا^[٣].

[١] وَمِنْ نِعْمَةِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى الْأُمَّةِ أَنَّ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ تُعْرَفُ بِالضَّرُورَةِ، وَهِيَ أَنَّ كُلَّ إِنْسَانٍ يَعْرِفُ أَنَّ كُلَّ مَوْجُودٍ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ وُجُودٍ، وَأَنَّ الْمَعْدُومَ لَيْسَ بِشَيْءٍ. وَعَلَى كُلِّ حَالٍ هَذِهِ كُلُّهَا مِثْلُ مَا قَالَ الْمُؤَلِّفُ فِيهَا كَلَامٌ بَدُونِ فَائِدَةٍ.

[٢] الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ يَقُولُ: إِنَّ وُجُودَ كُلِّ شَيْءٍ فِي الْخَارِجِ هُوَ مَا هَيْئَتُهُ مِثْلُ مَا قُلْتُ: الْجِسْمُ مِثْلًا وَوُجُودُهُ هُوَ نَفْسُهُ فَهُوَ مَوْجُودٌ بِوُجُودِهِ، لَكِنْ عِنْدَمَا تَتَصَوَّرُ أَنَّ هُنَاكَ وَجُودًا مُنْفَصِلًا فَإِنَّمَا تَتَصَوَّرُهُ ذَهْنِيًّا، فَالْمُتَصَوِّرُ بِالذَّهْنِ قَدْ لَا يَكُونُ لَهُ حَقِيقَةٌ فِي الْخَارِجِ.

[٣] تَكَلَّمْنَا عَنْ هَذَا، وَبَيَّنَّا أَنَّ الْأَلْفَاظَ تَنْقَسِمُ بِاعْتِبَارِ الْمَعْنَى وَاللَّفْظِ إِلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ.

وَبَيَّنَّا أَنَّ الْمَعْدُومَ شَيْءٌ أَيْضًا فِي الْعِلْمِ وَالذَّهْنِ لَا فِي الْخَارِجِ، فَلَا فَرْقَ بَيْنَ الثُّبُوتِ وَالْوُجُودِ، لَكِنَّ الْفَرْقَ ثَابِتٌ بَيْنَ الْوُجُودِ الْعِلْمِيِّ وَالْعَيْنِيِّ، مَعَ أَنَّ مَا فِي الْعِلْمِ لَيْسَ هُوَ الْحَقِيقَةُ الْمَوْجُودَةُ، وَلَكِنَّهُ هُوَ الْعِلْمُ التَّابِعُ لِلْعَالَمِ الْقَائِمِ بِهِ^[١].

وَكَذَلِكَ الْأَحْوَالُ الَّتِي تَتِمَّائِلُ فِيهَا الْمَوْجُودَاتُ وَتَخْتَلِفُ لَهَا وَجُودٌ فِي الْأَذْهَانِ وَلَيْسَ فِي الْأَعْيَانِ إِلَّا الْأَعْيَانُ الْمَوْجُودَةُ وَصِفَاتُهَا الْقَائِمَةُ بِهَا الْمُعَيَّنَةُ، فَتَشَابَهُ بِذَلِكَ وَتَخْتَلِفُ بِهِ^[٢].

[١] يقول المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ: الْفَرْقُ ثَابِتٌ بَيْنَ الْوُجُودِ الْعِلْمِيِّ وَالْعَيْنِيِّ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْوُجُودِ الْعِلْمِيِّ وَالْعَيْنِيِّ:

الْعِلْمِيُّ: مَا وَجَدَ بِالذَّهْنِ، وَالْعَيْنِيُّ: مَا وَجَدَ فِي الْخَارِجِ.

لو قلت: إن الاختبارَ في السادس عشر من هذا الشَّهْرِ، هذا وجودٌ عِلْمِيٌّ، لكن عندما يَقَعُ الاختبارُ يكونُ وجودًا عَيْنِيًّا، وهو شَيْبَةٌ بقولنا فيما سبق: الوجودُ الذَّهْنِيّ والوجودُ الْخَارِجِيّ.

[٢] الْأَحْوَالُ أَيْضًا مِثْلُ مَا قَالَ الْمَوْلَفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ أَصْحَابِهَا، وَلَكِنْ لَيْسَ لَهَا وَجُودٌ فِي الْخَارِجِ إِلَّا إِذَا وَجِدَتْ، فَوُجُودُ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى وَوُجُودُ الْإِنْسَانِ مُشْتَرِكَانِ فِي أَصْلِ الْوُجُودِ، لَكِنْ حَالُ وَجُودِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لَيْسَ كَحَالِ وَجُودِ الْإِنْسَانِ، تَخْتَلِفُ الْأَحْوَالُ فِيهِ؛ فَالْإِنْسَانُ عِنْدَمَا يُقَالُ: هَذَا الْوُجُودُ يُقَالُ بِالِاشْتِرَاكِ أَوْ يُقَالُ بِالتَّوَاتُؤِ أَوْ يُسَمَّى مُشْكِكًا؟

الْمَوْلَفُ ذَكَرَ أَنَّ الْعُلَمَاءَ اخْتَلَفُوا فِيهِ، وَأَنَّ الصَّحِيحَ أَنَّهَا نَوْعٌ مِنَ الْمَتَوَاتِي، لَكِنَّهَا تَتَصَلُّ بِكُلِّ مَحَلٍّ بِمَا تَخْتَصُّ بِهِ.

وَأَمَّا هَذِهِ الْجُمْلَةُ الْمُخْتَصَرَةُ فَإِنَّ الْمَقْصُودَ بِهَا التَّنْبِيهُ عَلَى جُهْلٍ مُخْتَصَرَةٍ جَامِعَةٍ
مَنْ فَهَمَهَا عَلِمَ قَدْرَ نَفْعِهَا، وَانْفَتَحَ لَهُ بَابُ الْهُدَى، وَأَمَكَّنَهُ إِغْلَاقُ بَابِ الضَّلَالِ،
ثُمَّ بَسْطُهَا وَشَرْحُهَا لَهُ مَقَامٌ آخَرُ؛ إِذْ لِكُلِّ مَقَامٍ مَقَالٌ^[١].

وَالْمَقْصُودُ هُنَا أَنَّ الْإِعْتِمَادَ عَلَى مِثْلِ هَذِهِ الْحُجَّةِ فِيمَا يُنْفَى عَنِ الرَّبِّ وَيُنَزَّ عَنْهُ -
كَمَا يَفْعَلُهُ كَثِيرٌ مِنَ الْمُصَنِّفِينَ - خَطَأٌ لِمَنْ تَدَبَّرَ ذَلِكَ، وَهَذَا مِنْ طُرُقِ النَّفْيِ الْبَاطِلَةِ^[٢].

[١] بَسَطَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ هَذِهِ الْأُمُورَ فِي كِتَابٍ لَهُ يُسَمَّى: (دَرْءُ تَعَارُضِ الْعَقْلِ
وَالنَّقْلِ)، وَبَعْضُهُمْ يَسْمِيهِ كِتَابَ: (الْعَقْلُ وَالنَّقْلُ)، وَيُسَمَّى أَيْضًا: (مُوَافَقَةُ صَرِيحِ
الْمَعْقُولِ لِصَحِيحِ الْمَنْقُولِ)، لَهُ ثَلَاثَةُ أَسْمَاءٍ، وَهُوَ مَعْرُوفٌ، كَانَ مَطْبُوعًا عَلَى هَامِشٍ
مِنْهَاجِ السُّنَّةِ، وَلَكِنَّهُ الْآنَ طُبِعَ طَبْعَةً مَنفُودَةً بِنَحْوِ ثَمَانِيَةِ أَجْزَاءٍ، وَهُوَ كِتَابٌ مَهْمٌ جِدًّا.
يَقُولُ ابْنُ الْقَيِّمِ فِي الْمَاهِيَةِ^(١): وَلَهُ - يَعْنِي: شَيْخُ الْإِسْلَامِ - كِتَابُ (الْعَقْلُ وَالنَّقْلُ)
الَّذِي مَا فِي الْوُجُودِ لَهُ نَظِيرٌ ثَانٍ. وَقَدْ مَدَحَهُ بِهَذِهِ الْعِبَارَةِ، حَيْثُ يُسَمِّيهِ كِتَابَ (الْعَقْلُ
وَالنَّقْلُ).

[٢] إِذْنِ الْإِعْتِمَادِ عَلَى مَجَرَّدِ النَّفْيِ لَا يَصِحُّ، وَعَلَى مَجَرَّدِ الْإِثْبَاتِ بَلَا تَشْبِيهِ لَا يَصِحُّ
أَيْضًا؛ لِأَنَّ فِي الْإِعْتِمَادِ عَلَى هَذَا أَوْ هَذَا فِيهِ اشْتِبَاهٌ حَصَلَ بِمَا اخْتَلَفَ فِيهِ أَهْلُ الْعِلْمِ مِنْ هَذِهِ
الْأُمُورِ الَّتِي يَتَّبَعُ بَعْضُ النَّاسِ مِنْ إِثْبَاتِ هَذَا التَّشْبِيهِ، وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ: هَذَا لَا زِمَ لِلتَّشْبِيهِ،
وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ: إِثْبَاتُ هَذَا لَيْسَ فِيهِ تَشْبِيهُ، وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ: إِثْبَاتُ هَذَا فِيهِ تَشْبِيهُ.



(١) القصيدة النونية لابن القيم (ص: ٢٣٠) وهو قوله:

واقرا كتاب العقل والنقل الذي ... ما في الوجود له نظير ثان

ما يسلكه نفاة الصفات

فَصَلِّ: وَأَفْسِدْ مِنْ ذَلِكَ: مَا يَسْلُكُهُ نُفَاةُ الصِّفَاتِ أَوْ بَعْضُهَا إِذَا أَرَادُوا أَنْ يُنْزَّهُوهُ عَمَّا يَجِبُ تَنْزِيهُهُ عَنْهُ مِمَّا هُوَ مِنْ أَعْظَمِ الْكُفْرِ، مِثْلُ: أَنْ يُرِيدُوا تَنْزِيهَهُ عَنِ الْحُزَنِ وَالْبُكَاءِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَيُرِيدُونَ الرَّدَّ عَلَى الْيَهُودِ الَّذِينَ يَقُولُونَ: إِنَّهُ بَكَى عَلَى الطُّوفَانِ حَتَّى رَمَدَ^[١] وَعَادَتُهُ الْمَلَائِكَةُ. وَالَّذِينَ يَقُولُونَ بِإِلَهِيَّةِ بَعْضِ الْبَشَرِ وَأَنَّهُ اللهُ^[٢].

[١] يُقَالُ: رَمَدَ وَرَمَدَ.

[٢] الْيَهُودُ لَا يَتَوَرَّعُونَ أَنْ يَصِفُوا اللَّهَ تَعَالَى بِصِفَةِ النِّقْصِ؛ النِّقْصُ الْمَعْنَوِيُّ وَالنِّقْصُ غَيْرُ الْمَعْنَوِيِّ، فَهُمْ يَقُولُونَ: إِنَّ اللَّهَ لَمَّا خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ: الْأَحَدِ وَالْاِثْنَيْنِ وَالثَلَاثَاءِ وَالْأَرْبَعَاءِ وَالْخَمِيسَ وَالْجُمُعَةَ، تَعِبَ فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ السَّبْتِ اسْتَرَاحَ، وَلِهَذَا عِنْدَهُمُ الرَّاحَةُ يَوْمُ السَّبْتِ، هَذِهِ وَاحِدَةٌ.

وَيَقُولُونَ: ﴿اللَّهُ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاكُمُ﴾ [آل عمران: ١٣١].

وَيَقُولُونَ: إِنَّ اللَّهَ بَخِيلٌ؛ ﴿يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾ [المائدة: ٦٤].

فَهُمُ وَالْعِيَادُ بِاللَّهِ وَصَفُوا اللَّهَ تَعَالَى بِأَبْسَعِ الصِّفَاتِ الْمَعْنَوِيَّةِ وَغَيْرِ الْمَعْنَوِيَّةِ، يَقُولُونَ أَيْضًا إِنَّهُ بَكَى عَلَى الطُّوفَانِ، وَأَنَّهُ أَصَابَهُ الرَّمَدُ فِي عَيْنِهِ وَعَادَتُهُ الْمَلَائِكَةُ، قَبَحَهُمُ اللَّهُ، يَعْنِي: مَا قَدَّرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ، وَكَذَلِكَ الَّذِينَ يَقُولُونَ بِإِلَهِيَّةِ بَعْضِ الْبَشَرِ، وَأَنَّ اللَّهَ إِذَا أَرَادَ نُفَاةَ الصِّفَاتِ أَنْ يُنْزَّهُوهُ عَمَّا يَجِبُ مِنْ هَذِهِ الْأُمُورِ يَقُولُ:

فَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ يَخْتَجُّ عَلَى هَؤُلَاءِ بِنَفْيِ التَّجْسِيمِ وَالتَّحْيِزِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَيَقُولُونَ: لَوْ اتَّصَفَ بِهِذِهِ النِّقَائِصِ وَالْآفَاتِ لَكَانَ جِسْمًا أَوْ مُتَحَيِّزًا وَذَلِكَ مُمْتَنَعٌ^[١١].

وَيَسْأَلُونَهُمْ مِثْلَ هَذِهِ الطَّرِيقِ اسْتَظْهَرَ عَلَيْهِمْ هَؤُلَاءِ الْمَلَا حِدَةَ نِفَاةِ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ فَإِنَّ هَذِهِ الطَّرِيقَةَ لَا يَحْصُلُ بِهَا الْمَقْصُودُ لَوْجُوهُ^[١٢]:

[١] يقول اليهود: لو أننا وصفناه بأنه يبكي لكان جسمًا، هل يمكن أن يردَّ على اليهود بمثل هذا؟

أبدًا؛ لأنَّ اليهود يقولون: وإذا كان جسمًا فما المانع؟ وحينئذٍ يُشْتَبَنُ أن الله تعالى يبكي، فنفي هذه النقايس العظيمة بهذا الأمر الذي ليس بنقص وفيه تفصيل هذا خطأ.

[٢] واستظهر عليهم: علا عليهم وغلبهم، ومنه قوله تعالى: ﴿لِيُظْهِرَهُ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الصف: ٩]، أي: لِيُعْلِيَهُ.

وهل يمكن أن نقول عنوان البحث: بلغ بعض النفاة بالردَّ على اليهود مسلكًا وهو أن وصف الله بما ذكره اليهود يستلزم أن يكون جسمًا، والجسم مُمْتَنَعٌ، هل هذا المسلك صحيح؟

الآن العنوان الذي يتضح هو أن يقال: إن بعض النفاة اختلفوا في ردِّهم على اليهود الذين وصفوا الله بأنه بكى ونحو هذا، اختلفوا في الردَّ عليهم بأن قالوا: لو كان كذلك لكان جسمًا أو متحيزًا فهل هذا النفي صحيح؟

الجواب أنه ليس بصحيح، بوجوه:

أَحَدُهَا: أَنَّ وَصَفَ اللَّهِ تَعَالَى بِهَذِهِ النِّقَاطِصِ وَالْآفَاتِ أَظْهَرَ فَسَادًا فِي الْعَقْلِ
وَالَّذِينَ مِنْ نَفْيِ التَّحْيِيزِ وَالتَّجْسِيمِ^[١].

فَإِنَّ هَذَا فِيهِ مِنَ الْإِشْتِبَاهِ وَالنِّزَاعِ وَالْخَفَاءِ مَا لَيْسَ فِي ذَلِكَ^[٢].

[١] يعني: وصف الله تبارك وتعالى في هذه الأمور أظهر فسادًا من نفي التحيز والتجسيم، يبدو أن الصواب أظهر فسادًا من وصفه بالتحيز والتجسيم؛ يعني: معناه أنه لا يكفي أن نقول إنها تنتفي هذه بانتفاء التجسيم والتحيز.

الذين ردوا على اليهود يقولون: يجب أن تنتفي هذه بانتفاء التحيز والتجسيم، نقول: انتفاء هذه النقائص عن الله أبين وأظهر من انتفاء التحيز والتجسيم؛ لأن وصفه بهذه النقائص أظهر فسادًا من وصفه بالتحيز والتجسيم، فيبدو أن العبارة فيها انقلاب، الآن هؤلاء اليهود وصفوا الله بالنقائص، ونحن نريد أن ننفيها فما هو الطريق لنفيها؟

الطريق أن نقول لأن الله ليس بجسم ولا بمتحيز، فنقول: انتفاء هذه النقائص عن الله أظهر من انتفاء التحيز والتجسيم.

[٢] فإن هذا الضمير يعود على التحيز والتجسيم «فيه من الاشتباه والنزاع والخفاء ما ليس في ذلك» كيف ذلك؟

لأنه سبق لنا أنه وصف الله بالجسم أو التحيز، إن أراد بالجسم أن الله سبحانه وتعالى هو القائم بنفسه المتصل بما يليق به، فهذا حق بلا شك، وإن أراد بالجسم أنه المكون من أعضاء وأجزاء، فهذا مُمتنع عن الله، إذن فيه تفصيل، لكن عندما نقول: إن الله تعالى بكى على الطوفان وأصابه الرمذ؛ لا يصلح فيه تفصيل؛ لأنه كله نقص.

وَكُفِّرُ صَاحِبَ ذَلِكَ^[١].

مَعْلُومٌ بِالضَّرُورَةِ مِنْ دِينِ الْإِسْلَامِ، وَالِدَّلِيلُ مُعَرَّفٌ لِلْمَذْلُولِ وَمُبَيَّنٌ لَهُ؛
فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُسْتَدَلَّ عَلَى الْأَظْهَرِ الْأَيِّنِ بِالْأَخْفَى كَمَا لَا يُفْعَلُ مِثْلُ ذَلِكَ فِي
الْحُدُودِ^[٢].

الْوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ يَصِفُونَهُ بِهَذِهِ الصِّفَاتِ يُمَكِّنُهُمْ أَنْ يَقُولُوا:
نَحْنُ لَا نَقُولُ بِالتَّجْسِيمِ وَالتَّحْيِزِ كَمَا يَقُولُهُ مَنْ يُثَبِّتُ الصِّفَاتِ وَيَنْفِي التَّجْسِيمَ
فَيَصِيرُ نَزَاعُهُمْ مِثْلُ نِزَاعِ مُثَبِّتَةِ الْكَلَامِ وَصِفَاتِ الْكَمَالِ فَيَصِيرُ كَلَامٌ مَنْ وَصَفَ اللَّهَ
بِصِفَاتِ الْكَمَالِ وَصِفَاتِ النَّقْصِ وَاحِدًا وَيَبْقَى رَدُّ النُّفَاةِ عَلَى الطَّائِفَتَيْنِ بِطَرِيقٍ
وَاحِدٍ، وَهَذَا فِي غَايَةِ الْفَسَادِ^[٣].

[١] الَّذِي وَصَفَهُ بِأَنَّهُ رَمَدَ وَعَادَتُهُ الْمَلَائِكَةُ.

[٢] عِنْدَمَا تُرِيدُ أَنْ نَسْتَدِلَّ عَلَى انْتِفَاءِ مَا وَصَفَهُ بِهِ الْيَهُودُ بِانْتِفَاءِ الْجِسْمِ وَالتَّحْيِزِ
عَنِ اللَّهِ هَلْ هَذَا الْكَلَامُ سَلِيمٌ؟ لَيْسَ سَلِيمًا؛ لِأَنَّا اسْتَدَلَّلْنَا بِالْأَخْفَى عَلَى الْأَظْهَرِ؛ لِأَنَّ
انْتِفَاءَ الرَّمَدِ عَنِ اللَّهِ أَظْهَرُ مِنْ انْتِفَاءِ التَّحْيِزِ وَالتَّجْسِيمِ؟ وَهَلْ يُعْقَلُ أَنْ نَسْتَدِلَّ بِالْأَخْفَى
عَلَى الْأَظْهَرِ؟!

أَيْضًا نَقُولُ: كُفِّرْ مَنْ يَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى رَمَدٌ حَتَّى عَادَتُهُ الْمَلَائِكَةُ أَظْهَرُ مِنْ
كُفْرِ مَنْ يَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ جِسْمٌ؛ لِأَنَّ الْقَوْلَ بِأَنَّ اللَّهَ جِسْمٌ إِذَا أَرَادَ بِالْجِسْمِ الْقَائِمَ بِنَفْسِهِ
الْمُتَّصِلَ بِالصِّفَاتِ فَهَذَا حَقٌّ، هَذَا وَجْهٌ يُبَيِّنُ فُسَادَ احْتِجَاجِ هَؤُلَاءِ الْمُتَكَلِّمِينَ عَلَى
إِبْطَالِ مَا وَصَفَهُ بِهِ الْيَهُودُ.

[٣] وَيَعْنِي بِهِمُ الْيَهُودَ، يُمْكِنُ أَنْ يَقُولُوا: نَحْنُ لَا نَقُولُ بِالتَّجْسِيمِ، نَقُولُ: رَمَدٌ،
لَكِنْ لَا نَقُولُ لَهُ جِسْمٌ، فِي بَابِ الْمَجَادَلَةِ يُمْكِنُهُمْ أَنْ يَقُولُوا: نَحْنُ لَا نَقُولُ بِالتَّجْسِيمِ

الوجه الثالث: أَنَّ هَؤُلَاءِ يَنْفُونَ صِفَاتِ الْكَمَالِ بِمِثْلِ هَذِهِ الطَّرِيقَةِ وَاتِّصَافُهُ بِصِفَاتِ الْكَمَالِ وَاجِبٌ ثَابِتٌ بِالْعَقْلِ وَالسَّمْعِ فَيَكُونُ ذَلِكَ دَلِيلًا عَلَى فَسَادِ هَذِهِ الطَّرِيقَةِ^[١].

والتحيز، ولكننا نصفه بهذه الصفات نقول: تَعَبٌ، ونقول: حَزَنٌ، ونقول: إِنَّهُ - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَلَى رَأْيِهِمْ - فَقِيرٌ، وإنه بخيلٌ، ومع ذلك لا نقول: لَهُ جِسْمٌ لا تُلْزِمُونَنَا بالجسم، كما أن الذين يُثْبِتُونَ الصِّفَاتِ كَالْيَدِ، وَالْوَجْهِ، وَالْعَيْنِ، وَالْقُدْرَةِ وَالسَّمْعِ لِلَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى هَلْ يُلْزِمُونَ بالتجسيم؟

لا يلزمنا ذلك، فعلى هذا نقول لهؤلاء المنكرين الذين استدلوا على بطلان ما قال اليهود بأنه لو ثبت ما قالوه لكان جسماً يمكن لليهود أن يقولوا: نحن نثبت ذلك بدون تجسيم مثل ما قال أهل السنة والجماعة: نحن نثبت أن الله قُدْرَةٌ وَسَمْعًا وَبَصَرًا وَاسْتِواءً.. إلخ، ولا يلزمنا أن نقول إنه جسمٌ.

[١] الضمير يعود على هؤلاء الذين ردوا ما قال اليهود بنفي التشبيه؛ يعني الأشاعرة؛ هؤلاء المنكرون للصفات نفوا صفات الكمال بمثل هذه الطريقة قالوا: لو استوى على العرش لزم أن يكون جسماً، والجسم مُتَمَتِّعٌ، ويجب امتناع استواء الله على عرشه.

طريقة رد نفاة الصفات على نفي ما قال اليهود فاسدة.

ودليل فسادها الوجهان الأولان.

والوجه الثالث: أنكم بطريقتيكم هذه نفيت صفة الكمال لله؛ لأنهم يقولون: إثبات الوجه يستلزم التجسيم، والجسم مُتَمَتِّعٌ فيجب إبطال أو نفي صفة الوجه، يقولون:

الرَّابِعُ: أَنَّ سَالِكِي هَذِهِ الطَّرِيقَةِ مُتَنَاقِضُونَ، فَكُلُّ مَنْ أَثْبَتَ شَيْئًا مِنْهُمْ أَلْزَمَهُ
الْآخَرُ بِمَا يُوَافِقُهُ فِيهِ مِنَ الْإِثْبَاتِ كَمَا أَنَّ كُلَّ مَنْ نَفَى شَيْئًا مِنْهُمْ أَلْزَمَهُ الْآخَرُ بِمَا
يُوَافِقُهُ فِيهِ مِنَ النَّفْيِ، فَمُثَبِّتَةُ الصِّفَاتِ - كَالْحَيَاةِ وَالْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ وَالْكَلَامِ وَالسَّمْعِ
وَالْبَصَرِ - [١]

إثبات الاستواء يستلزم التجسيم فيجب نفي الاستواء، إثبات الرمد في عين الله يستلزم
التجسيم فيجب نفي الرمد لماذا؟

فصارت الطريقة التي يمشون عليها تُبطل صفات الكمال وصفات النقص
وكل طريقة لا تميز بين ما يجب لله وما يمتنع عن الله فليست طريقة سليمة.

ولهذا يقول المؤلف رحمه الله: «أَنَّ هَؤُلَاءِ يَنْفُونَ صِفَاتِ الْكَمَالِ بِمِثْلِ هَذِهِ الطَّرِيقَةِ
وَأَنْصَافُهُ بِصِفَاتِ الْكَمَالِ وَاجِبٌ ثَابِتٌ بِالْعَقْلِ وَالسَّمْعِ فَيَكُونُ ذَلِكَ دَلِيلًا عَلَى فَسَادِ
هَذِهِ الطَّرِيقَةِ».

ذكر المؤلف أن هذه فاسدة من وجوه متعددة:

الوجه الأول: أَنَّ وَصْفَ اللَّهِ تَعَالَى بِالنَّقَائِصِ الَّتِي ذَكَرَهَا الْيَهُودُ أَعْظَمُ امْتِنَاعًا
مِنْ وَصْفِهِ بِالتَّجْسِيمِ، وَلَا يُمْكِنُ أَنْ نَسْتَدِلَّ بِالْأَخْفَى عَلَى الْأَبِينِ الْأَظْهَرِ.

الوجه الثاني: يُمْكِنُهُمْ أَنْ يَقُولُوا هَذَا؛ نُبِّتُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى تَوَجَّعُهُ عَيْنُهُ وَيَرْمُدُ
وَلَيْسَ بِجِسْمٍ كَمَا يَقُولُ مَنْ يُثْبِتُ الصِّفَاتِ وَيَنْفُونَ التَّجْسِيمَ.

الوجه الثالث: أَنَّ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ وَصَفُوهُ بِالتَّجْسِيمِ يَنْفُونَ عَنْهُ صِفَاتِ الْكَمَالِ.

[١] قوله: «الرَّابِعُ: أَنَّ سَالِكِي هَذِهِ الطَّرِيقَةِ مُتَنَاقِضُونَ» وهي الاعتماد فيها

يُوصَفُ اللَّهُ بِهِ أَوْ يُنْفَى عَنْهُ التَّجْسِيمُ، نَقُولُ لِهَؤُلَاءِ الَّذِينَ اعْتَمَدُوا عَلَيْهَا: إِنَّهُمْ مُتَنَاقِضُونَ،

إِذَا قَالَتْ لَهُمُ النَّفَاةُ كَالْمُعْتَزَلَةِ: هَذَا تَجْسِيمٌ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الصِّفَاتِ أَعْرَاضٌ، وَالْعَرَضُ لَا يَقُومُ إِلَّا بِالْجِسْمِ أَوْ لِأَنَّا لَا نَعْرِفُ مَوْصُوفًا بِالصِّفَاتِ إِلَّا جِسْمًا^[١].

قَالَتْ لَهُمُ الْمُثَبِّتَةُ: وَأَنْتُمْ قَدْ قُلْتُمْ: إِنَّهُ حَيٌّ عَلَيْهِمْ قَدِيرٌ.

وَقُلْتُمْ: لَيْسَ بِجِسْمٍ؛ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ مَوْجُودًا حَيًّا عَالِمًا قَادِرًا إِلَّا جِسْمًا فَقَدْ أَثْبَتْتُمُوهُ عَلَى خِلَافِ مَا عَلِمْتُمْ فَكَذَلِكَ نَحْنُ^[٢].

وجهُ التناقض - كما قال المؤلف - كُلُّ مَنْ أَثْبَتَ شَيْئًا مِنْهُمْ أَلْزَمَهُ الْآخَرُ بِمَا يُوَافِقُهُ فِيهِ مِنَ الْإِثْبَاتِ، وَكُلُّ مَنْ نَفَى شَيْئًا مِنْهُمْ أَلْزَمَهُ الْآخَرُ بِمَا يُوَافِقُهُ فِيهِ مِنَ النَّفْيِ، الْمَثَالُ: عِنْدَنَا مَثَلًا مُثَبِّتَةُ الصِّفَاتِ كَالْحَيَاةِ وَالْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ وَالْكَلَامِ وَالسَّمْعِ وَالْبَصَرِ، سِتْ صِفَاتٍ وَغَيْرَهَا مِنَ الصِّفَاتِ.

[١] هذا أي: إثبات هذه الصِّفَاتِ تَجْسِيمٌ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الصِّفَاتِ هِيَ أَعْرَاضٌ، وَالْعَرَضُ لَا يَقُومُ إِلَّا بِجِسْمٍ، يَعْنِي يَقُولُونَ: مَثَلًا الْعِلْمُ وَالْقُدْرَةُ وَالْكَلَامُ إِلَى آخِرِهِ هَذِهِ أَعْرَاضٌ؛ يَعْنِي مَعَانٍ لَا تَقُومُ إِلَّا بِجِسْمٍ؛ أَي: لَا حَيَاةَ إِلَّا بِحَيٍّ وَلَا قُدْرَةَ إِلَّا بِقَادِرٍ، وَهَكَذَا أَوْ يَقُولُونَ أَيْضًا فَإِنَّا لَا نَعْرِفُ مَوْصُوفًا بِالصِّفَاتِ إِلَّا بِالْجِسْمِ؛ يَعْنِي: لَهُمْ فِي اسْتِلْزَامِ هَذَا الْإِثْبَاتِ لِلتَّجْسِيمِ طَرِيقَانِ:

تَارَةً يَقُولُونَ: هَذِهِ أَعْرَاضٌ، وَالْعَرَضُ لَا يَكُونُ إِلَّا بِالْجِسْمِ.

وَتَارَةً يَقُولُونَ: لَا نَعْرِفُ مَوْصُوفًا بِالصِّفَاتِ إِلَّا جِسْمًا، وَقَدْ مَضَى عَلَيْنَا بَيَانُ أَنَّ

هَذَا الْقَوْلُ لَيْسَ بِصَحِيحٍ.

[٢] جواب آخر: قالوا لهم: أَنْتُمْ أَثْبَتْتُمْ حَيًّا عَالِمًا قَادِرًا بِلا حَيَاةٍ وَلَا عِلْمٍ وَلَا قُدْرَةٍ

وَهَذَا تَنَاقُضٌ يُعْلَمُ بِضُرُورَةِ الْعَقْلِ، أَيْضًا قَالَ الْمُثَبِّتَةُ لِهَؤُلَاءِ الْمُعْتَزَلَةِ: أَنْتُمْ تَقُولُونَ إِنَّ اللَّهَ

وَقَالُوا لَهُمْ: أَنْتُمْ أَثَبْتُمْ حَيًّا عَالِمًا قَادِرًا؛ بِلَا حَيَاةٍ وَلَا عِلْمٍ وَلَا قُدْرَةٍ وَهَذَا تَنَاقُضٌ يُعْلَمُ بِضُرُورَةِ الْعَقْلِ.

ثُمَّ هَؤُلَاءِ الْمُثْبِتُونَ إِذَا قَالُوا لِمَنْ أَثَبَتَ أَنَّهُ يَرْضَى وَيَغْضَبُ وَيُحِبُّ وَيُبْغِضُ أَوْ مَنْ وَصَفَهُ بِالِاسْتِوَاءِ وَالتَّزْوِلِ وَالْإِثْيَانِ وَالْمَجِيءِ أَوْ بِالْوَجْهِ وَالْيَدِ وَنَحْوِ ذَلِكَ إِذَا قَالُوا: هَذَا يَقْتَضِي التَّجْسِيمَ؛ لِأَنَّا لَا نَعْرِفُ مَا يُوصَفُ بِذَلِكَ إِلَّا مَا هُوَ جِسْمٌ^(١).

حيّ بلا حياة، وعليم بلا علم وقدير بلا قدرة، وهل يمكن هذا؟

المؤلف رحمه الله يقول: هذا تناقض يُعْلَمُ بِضُرُورَةِ الْعَقْلِ؛ إِذْ كَيْفَ تَقُولُونَ إِنْ هَذَا حَيٌّ وَلَيْسَ بِهِ حَيَاةٌ؟ أَوْ هَذَا قَدِيرٌ وَلَيْسَ فِيهِ قُدْرَةٌ؟ أَوْ هَذَا عَلِيمٌ وَلَيْسَ فِيهِ عِلْمٌ؟!
لو أنك قلتَ لِلصَّبِيِّ الَّذِي خَرَجَ مِنْ بَطْنِ أُمِّهِ الْآنَ: هَذَا عَلِيمٌ يَعْرِفُ الْفِقْهَ، وَيَعْرِفُ التَّدْمِرِيَّةَ، وَيَعْرِفُ شَرَحَ الطَّحَاوِيَّةِ وَيَعْرِفُ؟ هَلْ يَصِحُّ هَذَا؟!

هذا بالطبع لا يَصِحُّ، كَذَلِكَ أَيْضًا لَوْ قُلْنَا لِإِنْسَانٍ مَيِّتٍ: هَذَا حَيٌّ، وَلَيْسَ فِيهِ حَيَاةٌ فَلَا يَصِحُّ، فَكَيْفَ تَقُولُونَ: إِنْ اللَّهُ حَيٌّ لَكِنْ بِلَا حَيَاةٍ، عَلِيمٌ لَكِنْ بِلَا عِلْمٍ، قَدِيرٌ لَكِنْ بِلَا قُدْرَةٍ؟! هَذَا غَيْرُ مَعْقُولٍ؛ لِأَنَّ كَلِمَةَ قَدِيرٌ اسْمٌ مُشْتَقٌّ مِنَ الْقُدْرَةِ، وَعَلِيمٌ اسْمٌ مُشْتَقٌّ مِنَ الْعِلْمِ، وَكَذَلِكَ حَيٌّ اسْمٌ مِنَ الْحَيَاةِ، فَعَلَى هَذَا نَقُولُ: هَذَا أَيْضًا تَنَاقُضٌ.

[١] كَلَامُ الْمُؤَلَّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي الْأَوَّلِ فِي النِّزَاعِ بَيْنَ الْمُعْتَزِلَةِ وَالْأَشَاعِرَةِ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: الْمُثَبِّتَةُ لِلصِّفَاتِ كَالْحَيَاةِ وَالْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ وَالْكَلَامِ وَالسَّمْعِ وَالْبَصَرِ، لَمْ يَبْقَ إِلَّا وَاحِدَةٌ لَعَلَّ الْمُؤَلَّفَ إِمَّا سَهَا عَنْهَا أَوْ سَقَطَتْ مِنَ النَّسَاجِ وَهِيَ الْإِرَادَةُ، عَادَ النِّزَاعُ الْآنَ بَيْنَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ الْمُثَبِّتَةِ إِثْبَاتًا كَامِلًا وَبَيْنَ الْأَشْعَرِيَّةِ، هَؤُلَاءِ الْمُثْبِتُونَ لِلصِّفَاتِ السَّبْعِ،

قَالَتْ لَهُمُ الْمُشَبِّهَةُ^[١]:

فَأَنْتُمْ قَدْ وَصَفْتُمُوهُ بِالْحَيَاةِ وَالْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ وَالسَّمْعِ وَالْبَصَرِ وَالْكَلَامِ وَهَذَا هَكَذَا؛ فَإِذَا كَانَ هَذَا لَا يُوصَفُ بِهِ إِلَّا الْجِسْمُ فَالْآخِرُ كَذَلِكَ، وَإِنْ أُمِّكَنْ أَنْ يُوصَفَ بِأَحَدِهِمَا مَا لَيْسَ بِجِسْمٍ فَالْآخِرُ كَذَلِكَ؛ فَالتَّفْرِيقُ بَيْنَهُمَا تَفْرِيقٌ بَيْنَ الْمُتَمَثِّلَيْنِ^[٢].

وَلِهَذَا لَمَّا كَانَ الرَّدُّ عَلَى مَنْ وَصَفَ اللَّهَ تَعَالَى بِالنَّقَائِصِ بِهَذِهِ الطَّرِيقِ طَرِيقًا فَاسِدًا لَمْ يَسْلُكْهُ أَحَدٌ مِنَ السَّلَفِ وَالْأَئِمَّةِ فَلَمْ يَنْطِقْ أَحَدٌ مِنْهُمْ فِي حَقِّ اللَّهِ بِالْجِسْمِ لَا نَفْيًا وَلَا إِثْبَاتًا، وَلَا بِالْجَوْهَرِ وَالتَّحْزِيرِ وَنَحْوِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهَا عِبَارَاتٌ مُجْمَلَةٌ لَا تُحَقِّقُ حَقًّا وَلَا تُبْطِلُ بَاطِلًا^[٣].

إِذَا قَالُوا لِمَنْ أَثَبَّتَ أَنَّهُ يَرْضَى وَيَغْضَبُ وَيَحِبُّ وَيُبْغِضُ أَوْ مِنْ وَصَفَهُ بِالِاسْتَوَاءِ وَالتَّزْوِلِ وَالِإِتْيَانِ وَالْمَجِيءِ أَوْ بِالْوَجْهِ وَالْيَدِ وَنَحْوِ ذَلِكَ إِذَا قَالُوا هَذَا يَقْتَضِي التَّجْسِيمَ لِأَنَّا لَا نَعْرِفُ مَا يُوصَفُ بِذَلِكَ إِلَّا نَحْوَ جِسْمٍ.

[١] أي: المُشَبِّهَةُ لِمَجْمُوعِ الصِّفَاتِ وَهُمْ أَهْلُ السُّنَّةِ.

[٢] وَالْحَاصِلُ أَنَّنَا نَقُولُ لَهُؤُلَاءِ الْمُشَبِّهَةِ الَّذِينَ يُشَبِّتُونَ بَعْضَ الصِّفَاتِ وَيُنْكِرُونَ الْبَعْضَ نَقُولُ لَهُمْ: أَنْتُمْ مُتَنَاقِضُونَ؛ لِأَنَّهُ يَلْزَمُكُمْ فِيهَا نَفْيُ تَمَثُّلِهِ نَظِيرَ مَا يَلْزَمُكُمْ فِيهَا أَثْبَتُهُ.

[٣] يَقُولُ: إِنْ السَّلَفُ مَا نَطَقُوا بِالْجِسْمِ، وَلِهَذَا الصَّحِيحُ فِي مَسْأَلَةِ الْجِسْمِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ بِالنِّسْبَةِ لِلْفُظْهِ إِثْبَاتُهُ وَلَا نَفْيُهُ، لَا تَقُولُ: إِنْ اللَّهُ جِسْمٌ، وَلَا تَقُولُ: إِنْ اللَّهُ لَيْسَ بِجِسْمٍ، لَكِنْ فِي مَعْنَاهُ يَجِبُ أَنْ تَسْتَفْصِلَ، فَإِذَا أَرَدْتَ بِالْجِسْمِ أَنَّهُ -سَبْحَانَهُ- ذَاتٌ قَائِمٌ

وَلِهَذَا لَمْ يَذْكُرِ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ فِيمَا أَنْكَرَهُ عَلَى الْيَهُودِ وَغَيْرِهِمْ مِنَ الْكُفَّارِ مَا هُوَ مِنْ هَذَا النَّوعِ، بَلْ هَذَا هُوَ مِنَ الْكَلَامِ الْمُبْتَدَعِ الَّذِي أَنْكَرَهُ السَّلَفُ وَالْأَيُّمَةُ^[١].

بنفسه مَتَّصِفٌ بما يجبُ له فهذا حَقٌّ، وإن أردت بذلك أنه جسمٌ مركَّبٌ من أعضاءٍ وعِظَامٍ وأَعْصَابٍ ولحومٍ، فهذا ليس بجائز.

[١] وإذا سأل سائلٌ عن الفرقِ بين قولِ المعتزلةِ واليهودِ؟

فالجوابُ: أن المعتزلةَ يَرُدُّونَ على اليهودِ في قولهم: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى رَمَدٌ؛ يَقُولُونَ: لو قُلْتُمْ بهذا لَزِمَ أن يكونَ جِسْمًا، والجسمُ مُتَمَتِّعٌ.

والخلافُ مَرْتَبٌ:

بين المعتزلةِ واليهودِ.

ثم بين المعتزلةِ والأشاعرةِ.

ثم بين الأشاعرةِ وأهلِ السُّنَّةِ.



مَنْ أَثْبَتَ بَعْضَ الصِّفَاتِ أَثْبَتَ الْبَاقِي

فَصْلٌ: وَأَمَّا فِي طَرُقِ الْإِبْتَاتِ فَمَعْلُومٌ أَيْضًا أَنَّ الْمُثْبِتَ لَا يَكْفِي فِي إِثْبَاتِهِ مُجَرَّدُ نَفْيِ التَّشْبِيهِ؛ إِذْ لَوْ كَفَى فِي إِثْبَاتِهِ مُجَرَّدُ نَفْيِ التَّشْبِيهِ لَجَازَ أَنْ يُوصَفَ -سُبْحَانَهُ- مِنَ الْأَعْضَاءِ وَالْأَفْعَالِ بِمَا لَا يَكَادُ يُخْصَى بِمَا هُوَ مُمْتَنِعٌ عَلَيْهِ مَعَ نَفْيِ التَّشْبِيهِ، وَأَنْ يُوصَفَ بِالنَّقَائِصِ الَّتِي لَا تَجُوزُ عَلَيْهِ مَعَ نَفْيِ التَّشْبِيهِ^[١]،

[١] وإذا سأل سائل: لو قلنا إنه يكفي أن نَعْتَمِدَ بِالْإِبْتَاتِ عَلَى نَفْيِ التَّشْبِيهِ هَلْ يَصِحُّ هَذَا؟ الْجَوَابُ: لَا يَصِحُّ أَنْ تَقُولَ: أَنَا أَثْبِتُ لِلَّهِ سِتَّ صِفَاتٍ بَدُونِ تَشْبِيهِ لَا يُمْكِنُ هَذَا لِلْأَسْبَابِ التَّالِيَةِ:

أولاً: لِأَنَّ صِفَاتِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى تَوْقِيفِيَّةٌ لَا يُمْكِنُ أَنْ تُثْبِتَهَا مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِنَا.

ثانياً: ثَبَّتَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يُمْكِنُ أَنْ يُوصَفَ بِالنَّقْصِ لَا عَلَى وَجْهِ التَّشْبِيهِ، وَلَا عَلَى غَيْرِ وَجْهِ التَّشْبِيهِ، لَوْ قُلْتَ مَثَلًا -وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى، وَحَاشَاهُ أَنْ يَكُونَ- لَوْ قُلْتَ: إِنَّ اللَّهَ أَعْرَجٌ، وَلَكِنْ لَيْسَ كَعَرَجِ الْإِنْسَانِ فَهَذَا لَا يَجُوزُ، لَوْ قُلْتَ: يَأْكُلُ لَكِنْ لَيْسَ كَأَكْلِ الْإِنْسَانِ، فَهَذَا لَا يَجُوزُ.

إِذْنِ فَالاعْتِمَادُ فِي الْإِبْتَاتِ عَلَى نَفْيِ التَّشْبِيهِ غَيْرُ جَائِزٍ؛ وَلِهَذَا الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ يَقُولُ: إِذْ لَوْ كَفَى فِي إِثْبَاتِهِ مُجَرَّدُ نَفْيِ التَّشْبِيهِ لَجَازَ أَنْ يُوصَفَ -سُبْحَانَهُ- مِنَ الْأَعْضَاءِ وَالْأَفْعَالِ بِمَا لَا يَكَادُ يُخْصَى بِمَا هُوَ مُمْتَنِعٌ عَلَيْهِ مَعْنَى فِي التَّشْبِيهِ. كَأَن نَقُولَ: لَهُ رَأْسٌ وَلَهُ أُذُنٌ وَلَهُ سُرَّةٌ،

كَمَا لَوْ وَصَفَهُ مُفْتَرٍ عَلَيْهِ بِالْبُكَاءِ وَالْحُزْنِ وَالْجُوعِ وَالْعَطَشِ مَعَ نَفْيِ التَّشْبِيهِ^[١].
 وَكَمَا لَوْ قَالَ الْمُفْتَرِي: يَأْكُلُ لَا كَأَكْلِ الْعِبَادِ، وَيَشْرَبُ لَا كَشْرَبِهِمْ، وَيَبْكِي
 وَيَحْزَنُ لَا كَبُكَائِهِمْ وَلَا حُزْنِهِمْ؛ كَمَا يُقَالُ: يَضْحَكُ لَا كَضَحِكِهِمْ، وَيَفْرَحُ
 لَا كَفَرَحِهِمْ، وَيَتَكَلَّمُ لَا كَكَلَامِهِمْ^[٢].

وله كذا وله كذا، ولكن بدون تشبيه، هذا لا يجوز ولا يصلح، كأن يقول بالنسبة
 للأفعال: إنه يفعل كذا، ويفعل كذا ويفعل كذا مما يمتنع عليه، ولكن بدون تشبيه،
 هذا أيضًا لا يجوز.

يقول: كذلك أيضًا وأن يُوصَفَ بالنقائص التي لا تجوز عليه معنى في التشبيه
 كأن يُقَالَ مثلاً بأنه أعور، ولكن ليس كعور الإنسان، إنه أصم ولكن ليس كصم
 الإنسان مثلاً. إذن لا يجوز أن نعتد في الإثبات على نفي التشبيه.

[١] قوله: «كَمَا لَوْ وَصَفَهُ مُفْتَرٍ عَلَيْهِ بِالْبُكَاءِ وَالْحُزْنِ وَالْجُوعِ وَالْعَطَشِ مَعَ نَفْيِ
 التَّشْبِيهِ» هذا لا يجوز.

[٢] يَضْحَكُ وَيَفْرَحُ وَيَتَكَلَّمُ؛ لَأَنَّ الْفَرَحَ وَالضَّحِكَ وَالْكَلَامَ صِفَاتُ كَمَالٍ،
 ولهذا يقول الرسول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «لِلَّهِ أَشَدُّ فَرَحًا بِتَوْبَةِ أَحَدِكُمْ مِنْ أَحَدِكُمْ
 بِرَأْسِهِ...»^(١) إلى آخر الحديث.

ويقول: «يَضْحَكُ اللَّهُ إِلَى رَجُلَيْنِ يَقْتُلُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ كِلَاهُمَا يَقْتُلُ الْجَنَّةَ»^(٢).

(١) أخرجه مسلم: كتاب التوبة، باب في الحظ على التوبة والفرح بها، رقم (٢٧٤٧).

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب الكافر يقتل المسلم ثم يسلم، برقم (٢٦٧١)،
 ومسلم، كتاب الإمارة، باب بيان الرجلين يقتل أحدهما الآخر يدخلان الجنة، برقم (١٨٩٠).

وَلَجَازَ أَنْ يُقَالَ: لَهُ أَعْضَاءٌ كَثِيرَةٌ لَا كَأَعْضَائِهِمْ كَمَا قِيلَ: لَهُ وَجْهٌ لَا كَوُجُوهِهِمْ^[١]، وَيَدَانِ لَا كَأَيْدِيهِمْ، حَتَّى يَذْكَرَ الْمَعْدَةُ وَالْأَمْعَاءُ وَالذِّكْرُ وَغَيْرَ ذَلِكَ مِمَّا يَتَعَالَى اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ عَنْهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يَقُولُ الظَّالِمُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا^[٢].

فَإِنَّهُ يُقَالُ لِمَنْ نَفَى ذَلِكَ مَعَ إِبْتَاتِ الصِّفَاتِ الْخَبَرِيَّةِ وَغَيْرِهَا مِنَ الصِّفَاتِ: مَا الْفَرْقُ بَيْنَ هَذَا وَمَا أَثْبَتَهُ إِذَا نَفَيْتَ التَّشْبِيهَ وَجَعَلْتَ مُجَرَّدَ نَفْيِ التَّشْبِيهِ كَافِيًا فِي الْإِبْتَاتِ فَلَا بُدَّ مِنْ إِبْتَاتِ فَرْقٍ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ^[٣]؟

ويقول تعالى: ﴿وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ﴾ [آل عمران: ٧٧].

الحاصل أننا نقول: هذه الأمثلة جائزة؛ لأنَّ الله أثبتَّها لنفسه، لكن الأكل والنوم والشرب وما أشبهه لا يجوز؛ لأنَّ الله نفَّاها عن نفسه.

[١] يجوز أن نقول: له وجهٌ لا كَوُجُوهِهِمْ.

[٢] ولهذا قال بعض المشبهة: سَلُونِي عَمَّا شِئْتُمْ وَأَعْفُونِي مِنْ ذِكْرِ اللَّحْيَةِ وَالْفَرْجِ، أَعُوذُ بِاللَّهِ يَعْني: كُلُّ شَيْءٍ تُرِيدُونَ أَعْلِمُكُمْ عَنْ اللَّهِ إِلَّا مَسْأَلَتَيْنِ؛ اللَّحْيَةُ وَالْفَرْجُ، أَنَا لَا أَقْدِرُ أَنْ أَقُولَ إِنَّ اللَّهَ لَهُ لَحْيَةٌ، وَلَا أَقْدِرُ أَنْ أَقُولَ إِنَّ اللَّهَ لَهُ فَرْجٌ، وَالْبَاقِي كُلُّ الَّذِي تُرِيدُونَ أَعْلِمُكُمْ بِهِ - وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ - وَهَذَا مِنَ الْإِفْتِرَاءِ عَلَى اللَّهِ وَالْجُرْأَةِ عَلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

والحاصل أننا نقول: الاعتمادُ بالإِثْبَاتِ عَلَى نَفْيِ التَّشْبِيهِ لَا يَجُوزُ، وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ الْمُؤَلِّفُ أَمْثَلَةٌ فَقَطْ.

[٣] الْمِهْمُ أَنَّ الْمُؤَلِّفَ رَحِمَهُ اللَّهُ أَبْطَلَ هَذِهِ الْقَاعِدَةَ الْمَهْمَةَ الْعَظِيمَةَ؛ وَهِيَ أَنَّهُ لَا يَكْفِي فِي صِفَاتِ اللَّهِ اعْتِمَادَ الْإِبْتَاتِ بِدُونِ تَشْبِيهِهِ، وَلَا عَلَى مُجَرَّدِ نَفْيِ التَّشْبِيهِ:

فَإِنْ قَالَ: الْعُمْدَةُ فِي الْفَرْقِ هُوَ السَّمْعُ فَمَا جَاءَ بِهِ السَّمْعُ أَثْبَتُهُ دُونَ مَا لَمْ يَجِئْ بِهِ السَّمْعُ.

قِيلَ لَهُ أَوَّلًا: السَّمْعُ هُوَ خَبَرُ الصَّادِقِ عَمَّا هُوَ الْأَمْرُ عَلَيْهِ فِي نَفْسِهِ، فَمَا أَخْبَرَ بِهِ الصَّادِقُ فَهُوَ حَقٌّ مِنْ نَفْيٍ أَوْ إِبْتَاطٍ، وَالْخَبَرُ دَلِيلٌ عَلَى الْمُخْبِرِ عَنْهُ، وَالِدَّلِيلُ لَا يَنْعَكِسُ، فَلَا يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِهِ عَدَمُ الْمَذْذُولِ عَلَيْهِ فَمَا لَمْ يَرِدْ بِهِ السَّمْعُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ثَابِتًا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ وَإِنْ لَمْ يَرِدْ بِهِ السَّمْعُ إِذَا لَمْ يَكُنْ نَفَاهُ!.

أما الأول الذي هو الاعتماد على مجرد نفي التشبيه، فقد سبق بيان بطلانه؛ لأنه ما من أحد ينفي شيئاً إلا ويدعي أنه تشبيه، فلا يمكن الاعتماد عليه.

كَذَلِكَ الْإِبْتَاطُ بِدُونِ تَشْبِيهِ لَوْ اعْتَمَدْنَا عَلَيْهِ لَقُلْنَا: إِنْ كُلُّ إِنْسَانٍ يَجُوزُ أَنْ يَصِفَ اللَّهَ بِكُلِّ وَصْفٍ وَيَقُولَ بِلَا تَشْبِيهِ، وَهَذَا مُمْتَنَعٌ.

[١] إِذَا قَالَ الْقَائِلُ: أَنَا اعْتَمَدْتُ فِي ذَلِكَ عَلَى السَّمْعِ قِيلَ لَهُ:

أَوَّلًا: السَّمْعُ الَّذِي يَجِبُ قَبُولُهُ هُوَ خَبَرُ الصَّادِقِ عَمَّا هُوَ عَلَيْهِ الْأَمْرُ عَلَيْهِ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ (فِي نَفْسِهِ) أَي: فِي نَفْسِ الْأَمْرِ مِثْل: إِذَا أَخْبَرَ اللَّهُ عَنْ نَفْسِهِ أَنْ لَهُ وَجْهًا فَهَذَا خَبَرٌ صَادِقٌ عَمَّا هُوَ الْأَمْرُ عَلَيْهِ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، الْأَمْرُ الْوَاقِعُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَهُ وَجْهٌ أَخْبَرَ اللَّهُ بِهِ عَنْ نَفْسِهِ فَهُوَ خَبَرٌ، وَلَكِنْ الْاعْتِمَادُ عَلَى الْخَبَرِ فِي هَذَا الْأَمْرِ بِالْحَقِيقَةِ مُصَادِرَةٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يَكْفِي أَنْ تَقُولَ هَذَا الْكَلَامَ؛ لِأَنَّكَ لَوْ اعْتَمَدْتَ عَلَى مَجْرَدِ السَّمْعِ لَمَا اسْتَطَعْتَ أَنْ تَنْفِيَّ عَنْ اللَّهِ الْأَكْلَ، اللَّهُمَّ إِلَّا إِذَا قُلْنَا: ﴿وَهُوَ يُطْعِمُ وَلَا يُطْعَمُ﴾ [الأنعام: ١٤]، وَلَكِنْ لَا تَسْتَطِيعُ أَنْ تَنْفِيَّ أَنَّ اللَّهَ لَهُ أَمْعَاءٌ، لَا يُمْكِنُ لَا فِي الْقُرْآنِ وَلَا فِي السُّنَّةِ نَفْيُ الْأَمْعَاءِ عَنِ اللَّهِ، لَا فِي الْقُرْآنِ وَلَا فِي السُّنَّةِ نَفْيُ الْأُذُنِ عَنِ اللَّهِ، لَا فِي الْقُرْآنِ وَلَا فِي السُّنَّةِ نَفْيُ الشَّرَّةِ عَنِ اللَّهِ،

ولا إثباتها أيضًا، إذن يقول: «الحُجْبَرُ دَلِيلٌ عَلَى الْمُخَيَّرِ عَنْهُ».

إذا أخبر الله عن شيء فإن هذا الخبر دليلٌ على المُخَيَّرِ عنه (والدليل لا ينعكس) فلا يلزم من عدمه عدم المدلول عليه، المعنى: أننا إذا عُدِمْنَا الدليل على شيء، والمراد الدليل المُعَيَّنُ مثل ما مرَّ علينا في أوَّل الكتاب هل يلزم من نفي الدليل المُعَيَّن انتفاء المدلول؟

لا يلزم؛ لأنه قد يكون له دليل آخر سوى هذا المدلول، وهذا كثيرٌ من مسائل العلم، المسألة الواحدة لها عدَّة أدلَّة فإذا انتفى عنها دليل واحدٌ من هذه الأدلَّة بُتت بالدليل الآخر، فنحن نقول الآن: إذا قَدَرْنَا أن السَّمْع لم يرد بنفي هذه الصفات عن الله.

المؤلف رَحِمَهُ اللهُ الآن يُرَكِّز في الردَّ على من يقول: أنا أَعْتَمِدُ على السَّمْع فما أثبتته أثبتته وما نَفَاه نفيتُهُ، فَالسَّمْعُ الآن لم يردَّ أنه نَفَى عن الله هذه الصفات التي أنكرناها عليهم مثل: الحُزْنَ والبُكَاءَ والرَّمَدَ، وكذلك أيضًا التَّعَبَ، ولكن التَّعَبَ مَوْجُودٌ في القرآن نَفْيُهُ، الأَمْعَاءُ الأُذُنُ هذه لم يردَّ نَفْيُهَا، لكن هل نقول لما لم يردَّ نَفْيُهَا أنها ليست مُتَنَفِيَةً؟ لا يجوز ذلك؛ لماذا؟ يقول: لا يلزم من عَدَمِ الدليل عدم المدلول عليه، فما لم يردَّ به السَّمْعُ مجوزٌ أن يكون ثابتًا في نفس الأمر وإن لم يردَّ به السَّمْعُ إذا لم يكن نَفَاهُ.

ولكن إذا وُجِدَ في العقل ما يَمْنَعُهُ وَجِبَ أن نَمْنَعُهُ، مثل الذي ذَكَرَ من الرَّمَدِ والحُزْنِ والخوفِ.

لكن هل نقول لَمَّا لم يرد السَّمْع بنفيه مجوزُ إثباته؟

لا؛ لأنَّ هناك دليلاً آخر عقلياً يمنع وجوده.

وَمَعْلُومٌ أَنَّ السَّمْعَ لَمْ يَنْفِ هَذِهِ الْأُمُورَ بِأَسْمَائِهَا الْخَاصَّةِ، فَلَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِ مَا يَنْفِيهَا مِنَ السَّمْعِ، وَإِلَّا فَلَا يَجُوزُ حِينَئِذٍ نَفْيُهَا كَمَا لَا يَجُوزُ اثْبَاتُهَا^[١].
وَأَيْضًا فَلَا بُدَّ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ مِنْ فَرْقٍ بَيْنَ مَا يُثَبَّتُ لَهُ - يَعْنِي اللَّهُ - وَيُنْفَى فَإِنَّ الْأُمُورَ الْمُتَمَاثِلَةَ فِي الْجَوَازِ وَالْوُجُوبِ وَالْإِمْتِنَاعِ^[٢].

[١] نقول: إنه لم يرد أن السَّمْعَ نفاها بأسمائها الخاصة، لكن نفاها بالمعنى العام، والمراد بالمعنى العام أن الله موصوفٌ بصفات الكمال مُنَزَّهٌ عن صفات النقص، فكل ما اقتضى نقصاً أو حدوثاً فإن الله تعالى مُنَزَّهٌ عنه، كلُّ شيءٍ يقتضي النقص فإن الله مُنَزَّهٌ عنه.

[٢] كما قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ: لَا بُدَّ مِنْ فَرْقٍ بَيْنَ مَا يُثَبَّتُ لَهُ وَمَا يُنْفَى عَنْهُ، لَا بُدَّ أَنْ نُفَرِّقَ وَإِلَّا وَقَعْنَا فِي حَيْرَةٍ، وَالتَّفْرِيقُ مَدَارُهُ كَمَا أَرَادَ الْمُؤَلِّفُ؛ مَدَارُهُ عَلَى الْكَمَالِ وَالنَّقْصِ، فَمَا اقْتَضَى نَقْصًا فَإِنَّهُ مَمْنُوعٌ عَنِ اللَّهِ، وَمَا لَمْ يَقْتَضِ نَقْصًا فَإِنَّهُ ثَابِتٌ لِلَّهِ، لَوْ قَالَ الْقَائِلُ: أَنَا أُثَبِّتُ أَنَّ اللَّهَ يَحْزَنُ كَمَا يَفْرَحُ، نَقُولُ لَهُ: لَا، فَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا ظَاهِرٌ؛ الْفَرَحُ صِفَةُ كَمَالٍ وَالْحُزْنُ صِفَةُ نَقْصٍ؛ لِأَنَّ الْحَزْنَ عَاجِزٌ عَنْ دَفْعِ مَا نَزَلَ بِهِ، لَكِنِ الْفَرَحُ هُوَ دَلِيلٌ عَلَى كَمَالِ الْفَارِحِ فَإِنَّ اللَّهَ إِذَا كَانَ يَفْرَحُ بِتَوْبَةِ عَبْدِهِ فَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى مَحَبَّتِهِ لِلْكَرَمِ وَالتَّوْبَةِ عَلَى الْعِبَادِ، لَوْ قَالَ قَائِلٌ: إِنَّ اللَّهَ يَكْرَهُ كَمَا أَنَّهُ يُحِبُّ، مَاذَا نَقُولُ؟

نقول: وردت الكراهة ولا شكَّ في ذلك، ﴿وَلَكِنْ كَرِهَ اللَّهُ انْبِعَاثَهُمْ﴾ [التوبة: ٤٦]، وَأَيْضًا يَعْنِي لَوْ قَالَ: لِمَاذَا لَا تُثَبِّتُونَ الْحُزْنَ مِثْلَ مَا أُثَبِّتُمُ الْكَرَاهَةَ؟

نقول: الْحُزْنَ يَدُلُّ عَلَى ضَعْفِ الْحَزِينِ، وَالْكَرَاهَةَ لَا تَدُلُّ عَلَى ضَعْفِ الْكَارِهِ؛ فَالْإِنْسَانُ يَكُونُ كَارِهَاً لِلشَّيْءِ وَهُوَ أَقْوَى مِنَ الْكَرَاهَةِ لَا تَقْتَضِي النَقْصَ؛ وَلِذَلِكَ ثَبَّتَ اللَّهُ،